

سِلْسِلَةُ الإِلْزَامَاتِ .. لِعُقْلَاءِ الْغُلَاةِ

(الحلقةُ الحادية عشرة) / 2

– استثناءاتُ قواعدِ السلفِ ، عند مُحالفةِ "حاملِ الراية" !!

تناقضاتُ الغُلَاةِ في قضيةِ أبي الفضلِ الليبي .. (نموذجاً)

وبعدَ كتابةِ الجزءِ الأولِ ..

تذكرتُ قاعدةً أخرى .. وهي :

" وجوبُ قبولِ خبرِ الثقة "

فأصبحتُ القواعدُ التي يقعون في التناقضِ في تطبيقها ؛ أربعاً وكانَ السلفيون ، أهلُ

التوسطِ والاعتدالِ يُبينون لهم الفرقَ بين (خبرِ الثقة) و (حكمِ الثقة) وهم يُصرونَ على

عدمِ الفرقِ .. كما وقعَ من الشيخِ عبيدٍ (!!)(صورة 11)

حكم الثقة وخبر الثقة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وسلم، وبعد:

فهذا سؤال وجه لفضيلة الشيخ العلامة: عبيد بن عبد الله الجابري حفظه الله (في محاضرة كانت له حفظه الله بعنوان: شرح حديث حذيفة رضي الله عنه في الفتن) وكانت في يوم الجمعة الثاني من شهر الله المحرم ، عام أربعة وثلاثين وأربع مئة وألف للهجرة في جامع الرضوان بالمدينة النبوية.

السؤال: يقول السائل: ما قولكم فيمن يقول: لابد من التفريق بين حكم الثقة وخبر الثقة، فحكمه لا يلزمنا وخبره يلزمنا؟

الجواب: لأعلم لهذا أصلاً عند السلف أبداً فهذه من الفلسفات والتفصيلات الحديثة من إفراز قاعدة المعذرة والتعاون فيما أظن، هي تؤدي إلى تلطيف البدع وأهلها، حكم الثقة وخبر الثقة معمول بها عند السلف إذا ثبت نقل الدليل حكم عليه أو لا، فمن ثبتت عدالته حكم له بها يقال عدل ، ومن ثبت جرحه حكم بجرحه بناء على ما ثبت بالدليل فنحن أمة الدليل.

المصدر: موقع ميراث الأنبياء

أسأل الله جل وعلا أن ينفع بها الجميع ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الشيخ عبيد الجابري

لا يرى التفريق بين

"خبر الثقة"

و "حكم الثقة"

فلماذا لم يلزم ش ربيعاً

بحكمه على أبي الفضل

ويُفصله في ذلك ؟..

(١١)

حسنًا .. وإذا لم تفرّقوا

فيلزّمكم ما يلي :

أن يُلزم الشيخ عبيدٌ ؛ الشيخ ربيعاً بخبره (وهو خبر ثقة)

في قضية أبي الفضل ..

وله خبران :

الأول : تجريئه المُفسر

والثاني : حكمه على توبة أبي الفضل بالتلاعِبِ (!!)

فلزم الشيخ ربيع .. وكل من رجع إلى تزكية أبي الفضل ؛

أن يأخذوا بخبر الثقة (الشيخ عبيد) ..

وإذا لم يفعلوا - ولن يفعلوا !! - علمنا أنّهم

(انتقائيون) في تطبيق قواعدهم ..

(استثنائيون) في لوازم أصولهم ..

فُطِبُّ على المُفَارِقِ ..

وتكون (ممنوعة) من العمل مع الموافق !!

* اشتراطٌ مرورٍ حَوْلٍ لقبولِ توبةِ المجرّوحِ :

فقد كانوا يشترطون هذا الشرط ..

ليأمنوا (تلاعِبَ) المجرّوح في توبته (كذا زعموا) ..

وفي الحقيقة .. ما قبلوا توبة أحدٍ أبداً ممن خالفهم

لا بعد مرورِ سنةٍ ..

ولا بعد مرورِ (عقدٍ) من الزمنِ ..

لا سِيَّامَنَ نَفَضَ يَدَهُ من تَقْلِيدِهِم ..

وَأَلْقَى عَلَيْهِم (السلام) وَقَالَ لَهُم : لا نَبْتَغِي الْجَاهِلِينَ !!

فمَثُلَ هذا .. وَإِنْ تَابَ بَيْنَ (الرَّكْنِ وَالْمَقَامِ) ؛

لَشَكَّوْا فِي تَوْبَتِهِ ، وَلَمَّا قَبَلُوهَا

* وَإِنَّمَا قَبَلَ الشَّيْخَ رَبِيعٌ تَوْبَةَ أَبِي الْفَضْلِ ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَ سَابِقِيهِ

فَلَمْ يَزَلْ (خَاضِعًا) لِأَحْكَامِ (حَامِلِ الرَّايَةِ) ..

(مُسْلِمًا) لِأَقْوَالِهِ فِي الرِّجَالِ ..

(مُدَافِعًا) عَنْهُ وَعَمَّنْ هُوَ عَلَى طَرِيقَتِهِ ..

(مَادِحًا) لَهُ .. (قَادِحًا) فِي مُخَالَفَتِهِ ..

فَقَبَلَ تَوْبَتَهُ قَبْلَ (حَوْلَانِ الْحَوْلِ) ..

وَمَعَ ذَلِكَ .. مَا رَأَيْنَا مُنْكَرًا عَلَى الشَّيْخِ رَبِيعٍ تَجَاوَزَهُ لِلْعَمَلِ بِهَا

فَاسْتَشْنَى الشَّيْخَ رَبِيعَ مِنْ (تَبِعَاتٍ) مُخَالَفَةِ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ

فَمَنْ ذَا الَّذِي يَجْرُو عَلَى (تَخْطِئَةٍ) حَامِلِ الرَّايَةِ ؟

* وَقَوَّعَهُمْ فِي قَاعِدَةٍ [خِلَافُنَا فِي غَيْرِنَا ؛ لَا يُوجِبُ خِلَافًا بَيْنَنَا] :

وَقَدْ (زَعَمُوا) أَنَّهَا مِنْ قَوَاعِدِ الْحَلَبِيِّ وَالْمَأْرَبِيِّ .. كَعَادَتِهِمْ فِي الْإِفْتِرَاءِ عَلَى الْأَبْرِيَاءِ

لَكِنْ .. لَا بِأَسَ فِي الْعَمَلِ بِهَا ، عِنْدَ (الْحَاجَةِ) إِلَيْهَا ..

لا سيما إذا كانَ (العاملُ) بها ؛ أحدَ (مشايخهم) ..
 فهنا .. لا بدَّ من استثنائه من (لوازم) تلك القاعدة (الباطلة) ..
 وتُصبحُ القاعدةُ الباطلةُ ؛ (حقاً) .. نظراً للمستعملِ لها
 فهاهم يختلفون (جرحاً وتعديلاً) لأبي الفضلِ ..
 ومع ذلك .. لم نرَ - ولن نرى - مفاصلةً تقعُ بين المختلفين ..
 ولن نرى إلزاماً بالموافقةِ من المتاضدين ..
 فلا زالَ (المُبدِّعُ) على قولِهِ ..
 و(المُعَدِّلُ) على قولِهِ ..
 فلماذا كنتم تقيمون الدينا ولا تُقعدونها إذا نصحكم المخالفون لكم
 بتطبيق تلك القاعدة ؟
 (وهو قولُ العلماء من أهل السنةِ صورة 12)

<p>«أهل السنة منبعمهم واحدٌ -الذي يستقون منه-؛ وهو: كتاب الله وسنة رسوله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-؛ فعقيدتهم واحدة، واتجاههم واحد- في جميع البلاد الإسلامية- . نعم، نحن متفقون على جرح أصحاب البدع والحزبيين . متفقون على هذا . بقي في أناس هم عند شخص من المجروحين ، وعند آخر ليسوا من المجروحين! هذا حدث على عهد السلف؛ فَرُبَّ رَاوٍ يقول فيه أحمد بن حنبل: ثقة، و يقول فيه يحيى بن معين: كذاب . أو العكس . وهكذا البخاري وأبو زُرعة وأبو حاتم . والمهم: لا يقلد بعضهم بعضاً؛ فإذا اختلفنا في توثيق شخص وتجربته : فليس معنى هذا أننا مختلفون في العقيدة! وليس معنى هذا أننا مختلفون في الاتجاه!</p>	<p>(١٢) كلامُ شيخنا مقبلِ الوداعي عند الاختلافِ في مسائلِ الجرحِ .. وهل يُوجبُ تفرُّقاً بين السلفيين ؟ وهو معنى : "لا نجعلُ خلافتنا هيَ تخيرنا ؛ سبباً للخلافِ بيننا "</p>
---	---

وأن يقولَ كُلُّ قولِهِ .. ولكن لا يقعُ الخلافُ والفرقةُ

بين أصحابِ المنهجِ السلفيِّ ..
قد وقعتم فيما فررتم منه ..
ووطئتم ما تحاشيتم المرور به ..
ونحن لكم بالمرصادِ ..
دفاعاً عن منهجِ التوسطِ والعدلِ ..
ومنافحةً عن أهل العلمِ والفضلِ .